

السنة السادسة

المجلد ٢٠٢

الشرق العربي

«الجريدة الرسمية لأمانة شرق الأردن»

١٥٠٠ سنة ١٩٣٨

عمان يوم السبت في ٣٠ ربيع الاول سنة ١٣٥٧ هـ

الفتاوى

القوانين والأنظمة :

مردع قانون البلديات فيما يختص بالشوارع والابنية والاستملاك لسنة ١٩٢٨

مشروع ذيل لقانون البندول لسنة ١٩٢٨

تعديل التعرفة الجركية

مشروع القانون المعدل لقانون كتاب العدل لسنة ١٩٢٨

تعديل لللائحة بشأن تحضير سجلات الانتخاب

منع تصدير السمك

قانون البندول الصادر سنة ١٩٢٨

ذيل لللائحة الموضوعة بمقتضى قانون النقل على الطرق

تشكيل ناحية ملكا

البلاغات الرسمية :

ميزانية السنة القادمة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، منع تصدير الحبوب ، منع قهارة الرقيق ، اجور

السيارات ، ترخيص بتعاطي مهنة الطبابة ، الرسوم الجركية ، الموظفون ، الانتخابات للجلس

النشري ، تعيينات ، أموري تسجيل الانتخابات

قرار امهال ، فقرة حكبة ، اعلانات ، الجدول الاسبوعي للاسراض الوبائية في امارة

شرق الاردن :

هكذا من الأصل

القوانين والانظمة

شروع قانون

« البلديات فيما يختص بالشوارع والابنية والاستملاك لسنة ١٩٢٨ »

١ - يسمى هذا القانون قانون البلديات فيما يختص بالشوارع والابنية والاستملاك لسنة ١٩٢٨

الفصل الاول

« الشوارع »

٢ - لا يحق لأي شخص كان ان يخطط او ينشي أي شارع ضمن نطاق بلدية مادون الحصول اولاً على تصريح بذلك من البلدية على الصورة المنصوص عليها فيما يلي .

٣ - على كل من عزم على تخطيط شارع او انشائه ان يعلم البلدية بعزمه هذا وللبلدية ان تطلب اليه تقديم مآثره ضرورياً ومرغوباً فيه من مخططات الشارع او مقاطعه او مصوراته او اوصافه .

٤ - يجوز لكل بلدية قبل ان تمنح رخصة بتخطيط الشارع او انشائه ان تطلب اجراء أي تغيير في مخططات الشارع او مقاطعه او مصوراته حسبما تراه لازماً او مرغوباً فيه كما لها ان تعدل هذه المخططات او المقاطع او المصورات وتصدر ما يقتضي من الاوامر بشأن الشارع توصلاً للغايات والمقاصد التالية :

(أ) بشأن عرض الشارع وطوله واستقامته واتجاهه .

(ب) بشأن ارتفاعه وميله وتصريف مياهه .

(ج) بشأن المواد التي تستعمل في بناء الشارع والكيفية التي يبني بها على ان يكون الارض الصادر بموجب احكام هذه الفقرة منحصراً في المواد المستعملة عادة في انشاء شوارع من هذا القبيل في نفس نطاق البلدية .

٥ - كل شارع انشيء بموجب احكام المواد ٢ و ٣ و ٤ يصبح حالاً يتم فتحه كطريق عمومي تحت

اشراف البلدية التي لها الصلاحية من وقت الى آخر حسبما تقتضي الظروف ان تعلن صاحب المالك كتابة بالقيام في الحال في ترميمه . واذ لم يباشر صاحب المالك في ترميم الشارع المذكور خلال مدة ٣٠ يوماً من تاريخ تبليغه الاعلان فانه يجوز للبلدية ان تقوم بالتريم على نفقته .

٦ - توجيهاً لتوسيع وتقوم الشوارع الحالية الكائنة ضمن نطاق البلدية يجوز للبلديات :

(١) ان تنظم جداول تبين فيها الشوارع الموجودة وتصنيفها وتحدد الحد الأدنى لعرض كل صنف منها .

(٣) ان تنظم بالذات او بالواسطة مخططات تبين فيها عرض كل شارع والجبهة التي يسير فيها .

تشر جميع هذه الجداول والمخططات في مجال ظاهرة من البلدة او يسمح بالاطلاع عليها ايضاً في ديوان البلدية لمدة ثلاثة اشهر ويجوز لأي صاحب ملك يؤثر عليه هذا التصنيف او التخطيط ان يستأنف الامر الى رئيس النظار الذي له ان يطلب الى البلدية ان تغيره او تعدله على الوجه الذي ينسبه وعلى البلدية ان تعمل بموجب قراره بهذا الشأن .

٧ - لا يحق لأي كان ان يد ماسورة ماء في أي شارع كان او يرفعها او يفتح مجرى او بئراً او حفرة مرحاض او يحفر اية حفرة كانت في أي شارع كان او يجرب او يأتي بخلل ما في أي شارع كان ضمن منطقة البلدية بلا رخصة بذلك منها . ويجوز للبلدية :

(١) ان ترفض اعطاء هذه الرخصة حتي يدفع تامين تعينه البلدية يعادل النفقات لاعادة الشارع الى الحالة التي كان فيها قبل المباشرة في العمل .

(٢) ان تعين الطريقة التي يجب اتباعها لتنفيذ العمل المنو به في هذه المادة .

٨ - على البلدية ان تضع اسماء الشوارع التي ضمن نطاقها وان تعلق الواح خشبية او معدنية (أرقام) باسمائها في محلات ظاهرة منها . وكل من ازال او شوه او اتلف أي اسم ووضع على هذه الصورة بعد مخالفته لهذا القانون

الفصل الثاني

الابنية

٩ - لا يقام بناء او يهدم او يعاد انشاؤه ولا يجري تغيير او اضافة او ترميم في أي بناء ضمن نطاق البلدية قبل ان يحصل على رخصة بذلك من البلدية على الصورة المبينة فيما يلي وكل من يقيم او او يهدم او يعيد انشاء أي بناء او يغيره او يضيف عليه او يرممه قبل ان يحصل على هذه الرخصة يعد مخالفاً لهذا القانون الا إذا :

(١) كان هدم البناء أو تغييره أو ترميمه أمراً لا بد منه لحفظ سلامة البناء أو أي بناء آخر في جهة خطرة مجاورة له أو سلامة المارين من الشارع . وعند ما يرى أنه ليس في استطاعة المصوّل على الرخصة المار ذكرها من البلدية حالاً يجوز عندئذ إجراء هذا الهدم أو التغيير أو الترميم حالاً إلا أنه يجب إعلان البلدية في غضون أربع وعشرين ساعة بذلك اعتباراً من ظهور الضرورة لهذه الإجراءات

(٢) كانت كلمتا «التغيير» و «الترميم» لا تتناولان استبدال القرميد أو طينة الاسفلت أو أية مواد أخرى تستعمل لمنع الوكف من السطوح أو ترميم باب أو نافذة أو تبييض حائط أو شجر أو حديد أو تجديد قصارة أي حائط داخل البناء أو خارجه أو تلوينها أو دهنها أو تبديل أو إعادة تركيب البلاط أو الأقسام الخشبية في الأرضيات

١٠ - يجوز للبلدية قبل منح رخصة بموجب المادة المار ذكرها أن تطلب إبراز المخططات والمقاطع والمصورات وأوصاف العمل المنوي القيام به التي تراها ضرورية أو مرغوبة فيها (١) للبلدية الصلاحية بإصدار الأوامر فيما يتعلق بأي بناء جديد يراد إنشاؤه أو اضافته لأي بناء موجود

(أ) بشأن المواد التي تستعمل لأقامة أي حائط خارجي أو انغراس أو سقف أو دخلة أو أي قسم خارجي لبناء آخر أو أي قسم داخلي له طالما أن تلك المواد تأثير في متانة البناء

(ب) بشأن المحاري في كافة البناء

(ج) بشأن الآبار والمراحيض على اختلاف أنواعها

(د) بشأن ما يجب اتخاذه من المتعضيات لمنع حدوث حريق في بناء

(هـ) بشأن عرض شرفة (بلكون) أو ما شاكلها أو إنشاء آخر في بناء قد يبرز على الشارع

(و) وبوجه عام بشأن التهوية وأجزاء التزيينات الضخمية لبناء فيما يتعلق باستعماله كبيت للسكن أو لاية غاية أخرى بشأن من أجلها

(٢) (أ) يجوز للبلدية مع عدم الإخلال بالصلاحيات المخولة في هذا القانون أن تدرج

أي شارع داخل نطاق البلدية في جدول خاص للمباني المخصصة المذكورة في هذا القانون على أنه يجب على البلدية قبل ادخال أي شارع في الجدول الخاص أن تعلن

عن عزوها هذا في الجريدة الرسمية وفي جرن يذيق آخرتين على الأقل تتداولت في شرفي

الأردن وتعلق هذا الاعلان على لوحة في نفس الشارع المبحوث عنه . ينشر الاعلان و يتعلق بالطريقة المنسوبة عنها آتفا قبل النظر في مسألة ادخال الشارع نهائياً في الجدول الخاص من قبل البلدية ستة اسابيع على الأقل . يجوز لأي شخص له علاقة بذلك أن يقدم طلباً تحريراً إلى البلدية أما مجبناً ادخال الشارع في الجدول الخاص أو معترضاً عليه فتتظر البلدية في جميع هذه الطلبات وعلى البلدية إذا قررت - ادخال الشارع في الجدول الخاص أن ترسل إلى رئيس الإدارة صورة عن قرارها في هذا الشأن مع بيان الأسباب الموجبة والاستدعاءات التي رفعت إليها بتجديد هذا القرار أو الاعتراض عليه والرئيس الإداري يرفعها جميعاً إلى رئيس النظائر ليعرضها على المجلس التنفيذي الذي له أن يصدق أو يمانع في ادخال ذلك الشارع في الجدول الخاص

(ب) أما إذا صدق على ادخال الشارع في الجدول الخاص فيجوز للبلدية قبل أن تمنح رخصة بحسب المادة ٨ أن تتطلب بمقتضى أمر إجراء أي تغيير في المخططات والمقاطع والمصورات بحسب ما يترتب لها بقصد الاحتفاظ بالنظام وطران وإتقان الابنية التي ستقام في الشارع المذكور على أنه يجوز لأي شخص أن يستأنف هذا الأمر بالطريقة المنصوص عليها فيما يلي

١٤ - لا تقام واجهة بناء جديد أو تحدث إضافات إلى بناء يتخذى الطريق الميناء في المخطط المشار إليه في المادة الثالثة التي حدد فيها مرض الشارع الواقع فيه هذا البناء أو البناء الإضافي

١٥ - للبلدية الصلاحية بإصدار أوامر تتعلق بكيفية إجراء الترميم أو التغيير الذي يطلب المستدعي إحداثه في بنائه بصورة تضمن معها متانة المحيطان والاساسات والسقوف والمداخل

والاقسام الأخرى الخارجية للابنية وتهوية البناء والترتيبات الصحية المناسبة

١٦ - عند هدم بناء أو واجهته لإعادة بنائه أو عند ما يقترح إعادة إنشاء واجهة بناء فالبناء أو

واجهته لا يعاد إنشاءهما إلا وفقاً إلى المخطط المحدد فيه عرض الشارع الواقع فيه

البناء كما هو منصوص في المادة السادسة

على أن تدفع البلدية إلى صاحب البناء تعويضاً عما قد يلحقه من خسارة أو تلف من

جراء إرجاع بنائه إلى الوراء أو تقديمه إلى الأمام بحسب ما قد يقدّره الحكم في حالة

عدم وجود اتفاق بينهما كما هو منصوص عليه في الفصل الثالث من هذا القانون

١٥ - يجوز للبلدية ان تأمر باقتال اي بناء غير صالح لسكن الانسان وان تحظر استعماله للسكن في المستقبل الى ان يعاد بناؤه او يغير او يرم على الصورة التي تقررها البلدية

١٦ - (١) اذا قررت البلدية ان بناء داخل ضمن نطاقها في حالة خربة وخطرة على المارين او الساكنين في الابنية المجاورة له فعلها ان تتخذ الاجراءات المتخذة فوراً لحفظ سلامة المارين والمجاورين وترسل اعلاناً خطياً الى صاحبه اذا كان معروفاً وقاطناً ضمن نطاق البلدية وتعلق الاعلان ايضاً على باب البناء او في مكان ظاهر والا فيعطى لساحته ويطلب اليه ان يهدم البناء او يرمه حسبما يقتضيه الحال .

(٢) واذا لم يباشر صاحب البناء او الساكن فيه في ترميمه او هدمه خلال سبعة ايام بعد اعطاء هذا الاعلان او تعليقه على الوجه المذكور آنفاً ويتم الترميم او الهدم بالسرعة المستطاعة فيجوز للبلدية ان تأمر بهدم القسم الخرب او الخطر من البناء كما هو مذكور آنفاً او ترميمه او اعادة بنائه او جعله آمناً سليماً حسب ما يقتضيه الاصول

(٣) على انه اذا كان البناء في حالة تقضي معها سلامة الجمهور بهدمه او اصلاحه او ترميمه فوراً فعلى البلدية بموافقة الرئيس الاداري ان تباشر فوراً في هدم البناء او اصلاحه او ترميمه دون ان يملن ذلك الى صاحب الملك او من يشغله كما هو منصوص عليه في هذا القانون .

(٤) يدفع صاحب الملك كافة النفقات التي تكبدها البلدية في الاحوال الآتية الذكر على حفظ سلامة المارين وعلى هدم البناء او ترميمه او اعادة بنائه او اصلاحه - الا اذا كان صاحب الملك معوزاً - ويجوز استرداد القيمة بالطرق القانونية .

١٧ - (١) للبلدية الصلاحية في وضع النظمة لتنفيذ احكام الفصلين الاول والثاني من هذا القانون . جميع الانظمة التي تسن من قبل البلدية يجب ان يوافق عليها رئيس النظار ولا تصبح معمولاً بها الا بعد موافقته عليها ونشرها في الجريدة الرسمية .

(٢) رغمًا عن احكام اي قانون آخر ودون ان يحل بأي صلاحية معطاة للبلدية الآن يجوز لكل بلدية ان تضع بموافقة رئيس النظار النظمة لتنفيذ جميع المقاصد المذكورة فيما يلي او قسم منها .

(أ) تعيين عرض الرصيف في اي شارع سواء اكان ذلك على طول الشارع بمرته

بصفة عامة على كلا الجانبين او على جانب واحد او بشأن اي جزء معين من شارع ما .
(ب) تعيين شكل الرصيف ولمود التي تستعمل في انشائه والكيفية والوقت اللازمين للقيام بهذا العمل .

(ج) تعيين الكيفية الواجب اتباعها لصيانة الطرق والارصفة الموجودة والتي ستنشأ فيما بعد .

(د) تعيين مقدار ما يجب انشاؤه او صيانت من اقسام الارصفة من قبل اصحاب الاملاك الملاصقة او على حسابهم .

(هـ) واذا اقتضت البلدية بان صاحب الملك فقير بدرجة لا يستطيع معها انشاء او صيانة قسم من الرصيف فتدبجوز للبلدية ان تلتزم او تصون الرصيف كله او قسماً منه على نفقتها .

(و) تعيين نص الاعلان الذي يجب ان يعطى لصاحب الابنية وكذلك الاجراءات الاخرى المتعلقة ببناء او صيانة الرصيف الملاصق لهذه الابنية .

(ز) تعيين ارتفاع المظلة « التندة » او ما يشابهها عن الارض وعرضها والابعاد الاخرى البارزة من بيت على طريق عمومي او شارع او رصيف .

(٣) كل من لا يراعي اي نظام صدر بموجب احكام الفقرة السابقة بشأن انشاء او صيانة اي رصيف او مظلة او ما يشابهها من الانشاءات يمد بحالاً هذا القانون .

الفصل الثالث

« استهلاك الاراضي للنافع العامة »

١٨ - كلمة « ارض » الواردة في هذا الفصل من القانون تنسأول الابنية والاشجار والاموال الاخرى المنقولة الواقعة ضمن نطاق البلدية يجوز قانوناً بيعها او شراؤها وتبديلها .

١٩ - لكل بلدية الصلاحية ان تقر باكثرية اعضائها الحاضرين في اية جلسة من جلساتها استهلاك ارض داخلية ضمن نطاق تلك البلدية للنافع العامة .

(أ) انشاء شارع جديد -

(ب) فتح الشوارع الحالية او توسيعها او تصحيح استقامتها او تحسينها .

(ج) انشاء بناء عمومي للنافع العامة

(د) اية غاية اخرى للنفعة العامة

- ٢٠ - تقدم البلدية الى الرئيس الاداري صورة عن القرار والمواد المتعلقة به مع مخطط الارض المراد استملاكها ليرفعها الى رئيس النظار للنظر فيها كما هو منصوص عليه فيما يلي .
- ٢١ - على الرئيس الاداري قبل رفع الوثائق المذكورة لرئيس النظار للنظر فيها ان يوعز لتبليغ اصلاحي الى صاحب الارض المقرر استملاكها او الى وكيله الشرعي او من يشغل تلك الارض عند غيابها يعلمه فيه بالاستملاك المقرر وان له الحس في تدقيق المخطط وتقديم اعتراضه على ذلك خلال سبعة ايام من تاريخ تلبغه الاعلان المذكور وعليه ايضا عند ختام السبعة ايام ان يقدم القرار والمواد والمخطط مع الاعترافات (فيما لو قدمت) الى رئيس النظار ليعرضها على المجلس التنفيذي .
- ٢٢ - اذا وافق المجلس التنفيذي على المخطط المعروض عليه ورأى ضرورة الاذن للبلدية (مع مراعاة كافة الظروف) باستملاك الارض المبحوث عنها فانه يعلن ذلك في الجريدة الرسمية واذا لم يتفق صاحب الارض بعد ذلك مع البلدية على الثمن المراد دفعه من اجلها فان البلدية تقوم في المعاملة المعينة فيما يلي .
- ٢٣ - تطلب البلدية الى المحكمة البدائية ان تحيل تعيين ثمن الارض الى محكمين والمحكمة تأمر بتبليغ صاحب الارض اليوم المعين لحضور الطرفين امام المحكمة .
- ٢٤ - اذا حضر الفريقان في اليوم المعين كما ذكر انفا فان كلا منهما يعين محكما ينوب عنه والمحكمة تعين محكما ثالثا ليفصل في الامور التي لا يتفق محكما الفريقين عليها وذا تخلف احد الفريقين عن الحضور او رفض تعيين محكم من قبله فان المحكمة تعين محكما ينوب عنه .
- ٢٥ - يجوز للمحكمة البدائية ان تصدر امرا - حسبما تراه موافقا للحق - بمقدار الاجور والتفات التي يجب دفعها الى المحكمين عن تحكيمهم وتعين ايضا الفريق الذي يجب عليه دفعه .
- ٢٦ - على المحكمة في اليوم المعين ان تنظر في حكم المحكمين وتستمع اقوال الفريقين ذوي العلاقة فاذا رأت ان الحكم وفقا للقانون تأمر البلدية بان تدفع المبلغ المحكوم به الى صاحب الارض او اصحابها ويجوز لكل من الفريقين ان يستأنف قرار المحكمة وفقا لاصول المراجعة اذ ذلك المختص باستئناف قرارات محاكم البداية في الدعاوى الحقوقية .
- على انه يجوز للمحكمة في جميع الاوقاس ان تأمر بدفع المبلغ كله او جزء منه الى المستردين وذلك تمويضا للمبلغ المرهون من اجله كليا كان او جزئيا الى المستأجر تمويضا له

- ١
- عن ثلثة مدة الامحار او الى اي شخص محكوم له بدین او دع اعلام المحكم الى دائرة الاجراء تمويضا له عن المبلغ المستحق بموجب الاعلام كليا كان ام جزئيا
- على انه اذا رفض اي شخص قبول المبلغ الذي امرت المحكمة بدفعه له بموجب احكام هذه المادة او كانت غائبا من شرقي الاردن يجوز للبلدية ان تدفع ذلك المبلغ للمحكمة
- ٢٧ - عندما يدفع المبلغ المحكوم به الى الفريق المفروض بقبضه او الى المحكمة على الوجه المذكور في المادة السابقة فان المحكمة تأمر في استملاك الارض من قبل البلدية وعندئذ تحول وتطلى المائدة التي كانت لصاحب الارض او من يشغلها او مرتهنها او مستأجرها للبلدية التي دفعت ثمنها .
- ٢٨ - على مأمور التسجيل عندما تبرز اليه بيعة بدفع المبلغ المتفق عليه او المحكوم به في استملاك الارض بموجب هذا القانون ان يسجل الارض المذكورة باسم البلدية ذات العلاقة .
- ٢٩ - بالرغم من جميع ما جاء في هذا القانون فانه لا يعطى للبلدية الحق باستملاك قسم من بناء ما لم يكن الانتفاع من القسم الباقي من البناء من قبل صاحبه بطريقة يمكن الانتفاع بها . كل خلاف ينشأ بموجب احكام هذه المادة تبث به المحكمة .
- ٣٠ - اذا احتاجت البلدية الى اراضي لفتح شارع جديد فيجوز لها ان تستملك مساحة كافية من الارض على حائبي الشارع المراد فتحه لتحكم فيها من اقامة ابنية او منازل مناسبة واجهتها على الشارع الجديد .
- ٣١ - يجوز للبلدية ان تبيع او توجر او تبدل اية قطعة ارض استلكت بموجب احكام هذا القانون وزيادة عن المساحة اللازمة من اجل النفقة التي استلكت من اجلها .
- ٣٢ - بالرغم من جميع ما جاء في هذا القانون فان البلدية اذا نسبت العدول عن المشروع الذي اتخذت اجراءات الاستملاك من اجله بموجب هذا القانون لا تجبر على اخذها مالم تكن قد سجلت بانها وفقا لاحكام المادة ٢٨ من هذا القانون على ان تقوم البلدية بجميع النفقات التي تكبدها صاحب الارض ومن يشغلها بسبب عدول البلدية عن اخذها .
- ٣٣ - على البلدية عندما يز يد ثمن الملك بسبب الاستملاك ان تقبض من صاحب الملك ربع تلك الزيادة مع مراعاة الشروط التالية :
- (أ) يجب ان يقدم الطلب خلال سنة واحدة من تاريخ الاستملاك
- (ب) على المحكمة ان تقرر في كل نزاع فيما اذا كان قد زاد ثمن الملك او في القيمة التي

تستحق ان تستعيبها البلدية وذلك بتعيين محكمين بالصورة المنصوص عليها في المواد من ٢٣ الى ٢٦ من هذا القانون .

(ج) جميع البالغ المتعلقة بزيادة الثمن التي يمكن استردادها بموجب هذه المادة يجب ان تدفع على اربعة اقساط في خلال اربع سنوات ويجب تحصيلها بنفس الطريقة التي تحصل فيها رسوم البلدية المستحقة ، واذا كانت زيادة الثمن ناشئة عن استهلاك قسم من الملك فانه يجوز حسم حصة الزيادة التي تستحقها البلدية من غرامات الاستهلاك .

الفصل الرابع

(العقوبات)

٣٤ - (١) كل من خالف في احدى مناطق البلديات احكام الفصل الاول والثاني من هذا القانون او اي نظام او امر صدر من قبل اية بلدية بقتضى المادة ١٧ يكون عرضة بعد الادانة من قبل قاضي صلح لعقوبة لا تزيد على عشرين جنيها عن كل مخالفة ارتكبها

تطبق ايضا احكام هذه المادة على اي متعهد او معازي او بناء آجر او نجار او اي عامل يشتغل في عمل ما بالصورة التي تطبق فيها على من تجري الاعمال باوامره

(٢) كل من اعاق بلدية او ما مورها او مستخدمها في تنفيذ اي حكم من احكام الفصل الاول والثاني من هذا القانون يكون عرضة لعقوبة لا تزيد على خمسة جنيهات او الحبس لا تزيد مدته على شهر واحد او لكلا العقوبتين معا . ويجوز للمحكمة التي تنظر في المخالفة ان تأمر المتعدي بان يدفع الى البلدية مبلغا من المثل والضرر الناشئ عن تلك الاعاقة بصورة ترى المحكمة انها موافقة للحق

(٣) اي بناء او اشاءات اخرى اقيمت او اعيد الشاؤها دون ان يحصل على الرخصة التي يطلبها هذا القانون او انه انشئ او اعيد الشاؤه بصورة مخالفة لشروط الرخصة او لاحكام هذا القانون او اي نظام كان فيلجوز للمحكمة ان تأمر بحلولة على اية عقوبة اخرى مبنية في هذا القانون يهدمه او ازالته من قبل صاحبه او من يشغله على نفقده الا اذا وافقت البلدية على بقاءه

الفصل الخامس

(شقي)

٣٥ - تفيد عبارة (الرئيس الاداري) المحافظ في ممان والمتصرف في اللوا وقائم المقام في

القضاء ومدير الناحية في الناحية

٣٦ - يجب على البلدية ان ترجع لمشورة مهندس البلديات في جميع المسائل الهندسية ومشورة مدير الصحة في المسائل الصحية الوارد ذكرها في هذا القانون

الفصل السادس

(الالقاء)

٣٧ - لا يعمل بعد الآن في شرقي الاردن بالقانون الموقت المختص باستهلاك الاموال غير المنقولة لاسم البلدية المؤرخ في ٢١ كانون الاول سنة ١٣٢٩ . على ان لا يخل او يلحق تطبيق هذه المادة اي بيع او مشترى او حكم او اي عمل او مسألة او اي شيء اخر عمل شمله القانون المذكور او البت في اية مسألة فيها تعرضت رفعت قبل ابتداء العمل بهذا القانون الى المرجع الايجابي الذي اوجده القانون المذكور

٣٨ - يستمر العمل في شرقي الاردن بالانظمة العثمانية التي تختص بانشاء الشوارع واستقامتها المؤرخة في ١٨ محرم سنة ١٣٠٩ بقدر ما هي غير مخالفة لاحكام هذا القانون

في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٤٧ و ٥ ايلول سنة ١٩٢٨

قاضي القضاة وفاخر العدلية

حسام الدين

مدير المعارف مدير الاوقاف السكرتير العام مدير الخزانة

اديب عارف العارف ابراهيم

مشروع

ذيل لقانون البندول لسنة ١٩٢٨

كل من يخالف احكام اي نظام وضع بموجب المادة الرابعة من قانون البندول الصادر سنة ١٩٢٧ يمرض بعد الادانة من قبل قاضي صلح لعقوبة لا تزيد على (٥٠) جنيها فلسطينيا

في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٤٧ و ٩ ايلول سنة ١٩٢٨

قاضي القضاة وفاخر العدلية

حسام الدين

مدير المعارف مدير الاوقاف السكرتير العام مدير الخزانة

اديب عارف العارف ابراهيم

تعديل التعريفة الجمركية

استناداً للصلاحيات المخولة للمجلس التنفيذي في المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس وبناء على تنسيب مدير الجمارك ومواقفه ناظر المالية فقد تقرر تعديل تعريفة الرسوم الجمركية اعتباراً من ١ تشرين أول سنة ١٩٢٨ كما يلي :-

زيادة الرسوم السكر من ٤ مل الكيلو الى ٥ مل الكيلو .

١٢ - ٩ - ١٢٨

قاضي القضاة وناظر العدلية	رئيس النظار
حسام الدين	حسن خالد ابو الهدى
مدير تسجيل الاراضي	مدير المعارف
توفيق ابو الهدى	اديب
مدير الخزينة	السكربتير العام
ابراهيم	عارف العارف

مشروع

القانون المعدل لقانون كتاب المعدل

لسنة ١٩٢٨

- ١ - يسمى هذا القانون القانون المعدل لقانون كتاب المعدل لسنة ١٩٢٨ .
- ٢ - يقوم بوظيفة الكاتب المعدل في عمان شخص معين بتمتضي الاحكام التي تختص في تعيين موظفي العدلية المرعية الاجراء في الوقت الحاضر ويكون ذلك الشخص احد موظفي الحكومة براتب
- ٣ - يقوم بوظيفة الكاتب المعدل في غير عمان رئيس كتاب المحكمة البدائية ورئيس كتاب المحكمة الصلحية في المكان الذي لا توجد فيه محكمة بدائية .
- ٤ - يستمر تحصيل الاجور المخصصة للكاتب المعدل من الجمور بتمتضي المواد ٩٩ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ من قانون كتاب المعدل المؤرخ في ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ وتُدفع الى الخزينة
- ٥ - يقوم الكاتب المعدل بوظيفته في المحل الذي خصص له في المحكمة المر بوطبها ولا ينتقل منه الا باذن خطي يحصل عليه اولاً من رئيس المحكمة او قاضي الصلح كما في الحالة وكذلك لا تنتقل السجلات او الوثائق او اوراق اجري بمهدة الكاتب المعدل بتمتضي وظيفته الا بالحصول

على الآذن المار ذكره

٦ - لا يعمل بعد بشرق الاردن بالمادتين ٩٩ و ١٠٠ من قانون كتاب المعدل المذكور

في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٤٧ و ٩ ايلول سنة ١٩٢٨

قاضي القضاة وناظر العدلية	رئيس النظار
حسام الدين	حسن خالد ابو الهدى
مدير المعارف	مدير الآثار
اديب	عارف العارف
السكربتير العام	مدير الخزينة
ابراهيم	عارف العارف

قانون البندول

الصادر سنة ١٩٢٧

نظامه بشأن المسكرات

- ١ - تستعمل الزجاجات فقط دون غيرها اوعية للمسكرات على ان لا يزيد حجمها عن لتر واحد اما المشروبات الروحية الواردة من الخارج في اوعية من انواع اخرى فيجب ان تفرغ من قبل مستوردها في زجاجات قبل نقلها من مستودع الجمر على انه يجوز لمدير الجمارك والمكوس ان يسمح باستيراد الجملة (البيرا) في براميل اذا افتتح ان ذلك لا يؤثر في الباردات
- ٢ - يجب ان يكون لون البندول الذي يستعمل للمسكرات ازرق غامقا وان تكون حروفه بيضاء كحروف البندول الذي يستعمل في تطويق الدخان والسجائر وان تزداد فيه كلمة « مسكرات » او علامة فارقة اخرى يقرها مدير الجمارك والمكوس .
- ٣ - يجب ان تسد الزجاجات باحكام قبل تطويقها بالبندول وان يكتب عليها اسم صاحب المعدل او المستورد ووصف ما تحتويه .
- ٤ - يستعمل بندولان لكل زجاجة يلصق الاول على رأس السدادة (القالبية) والقطاء (الكبسول) وعلى جانبي عنق الزجاجة ويلصق الثاني حول العنق فوق البندول الاول وفرياً بقدر المستطاع من حالة العنق
- ٥ - يلصق البندول من قبل المستورد قبل التخليص على المسكرات في الجمر او من قبل صاحب المعدل قبل نقلها من المعدل
- ٦ - لا يحق لمن رخص له بيع المسكرات لاستهلاكها خارج المحل ان يبيها ما لم تكن في زجاجة

مطوقة حسب الاصول بندرول ويكون البندرولان شالين . وعليه ان يقطع البندرول المصق حول عنق الزجاجة او ان يحوى عند تمليمها الى الباتم تاركا البندرول المصق على رأس السداة او الفطاء سالما .

٧- يجب على كل من رخص له بيع المسكرات لاستهلاكها في المحل ان لا يكون في محله في وقت واحد أكثر من زجاجة واحدة مقطوعا بندرولها من اي نوع من المسكرات وعليه ايضا عند فتح كل زجاجة جديدة ان يقطع البندرول المصق حول عنق الزجاجة او ان يحوى علاوة على قطع البندرول المصق على رأس السداة او الفطاء .

موافق
من ناظر المالية
ابراهيم

ذيل

(للائظمة الموضوعية بمقتضى قانون النقل على الطرق)

تضاف الفقرة التالية الى المادة الثانية من القسم الثاني من اللائظمة الموضوعية بمقتضى قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦ بدلا من الفقرة المنشورة في العدد ١٩٢ من الجريدة الرسمية المؤرخ في ١٥ ايار سنة ١٩٢٨ وتعتبر نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ العمل باللائظمة المذكورة يستوفى مقدما رسم قدره ٥٠٠ مل عن كل معانة مثل هذه يدفع خمسا الى مندوب دائرة الاشتغال العمومية الذي يجرى المعانة (قائد الجيش العربي)

فرديك يك

تشكيل ناحية ملكا

بالنظر لاعتبارات وجهية تراها الحكومة فقد تقرر تشكيل ناحية باسم (ناحية بنى كنانة) على ان يكون مركزها قرية (ملكنا) وان تتبع لها القرى التالية :

المركز - ملكا ، ام قيس ، الخبيبة القوقاء والخبيبة التحتاء ، ابندر ، فوهرة ، حاتم اصمير ، خور ، كفر بوم ، سمر ، سحم الكفارات ، حيراب ، الرقيبة ، حرث ، عقربا ، بيللا ، المدسية ، الباقورة ، صخور الثور ، ابشاثور ، سيدنا مباد ، حنربا ، زبدية الوسطية ، كفر اشد ، الخرابج ، خرجا ، خريبه ، صمآ

ورفع هذا القرار لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترب بهدنه العالي وضع موضع التطبيق

١٠ ربيع الاول سنة ١٣٤٧ و ٩ ايلول سنة ١٣٤٨

(عبد الله)

قاضي النضادة وناظر العدلية	رئيس النظار
حسام الدين	حسن خالد ابو الهدي
مدير المعارف	مدير الآثار
اديب	عارف العارف
	مدير الخزينة
	ابراهيم

بلاغات رسمية

(صادرة عن رئاسة النظار الفخيمة)

ميزانية السنة المالية القادمة ١٩٢٩ - ١٣٠

١ - لقد حان الوقت لاعداد ميزانية ١٩٢٩ - ١٣٠ ولذلك اطالب اليكم ان تنظروا ميزانية دائرتكم للسنة المالية المذكورة و بان ترسلوها راسا الى نظارة المالية « ونسخة منها الى » قبل ١٥ تشرين اول سنة ١٩٢٨

٢ - يجب ان تنظم الميزانية حسب النموذج الذي نظمت بهوجبة ميزانية عام ١٩٢٨ - ١٣٠ الحالية وهو كما يلي

الفصل المادة ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٣٠ ميزانية ١٩٢٩ - ١٣٠ النقص الزيادة ملحوظات المصدرة

٣ - ولدى ترتيب الميزانية اتمت نظركم الى ضرورة اتباع الامور التالية

(أ) قسم الرواتب ، يجب ان ترتب البنود حسب الترتيب الذي جاء في ميزانية السنة الحالية . واذا وجدتم ان يوم لطيف اي بند منها او الغائه فيجب ان لا توضع مخصصات هذا البند في هامود سنة ١٩٢٩ - ١٣٠ بل يورد التمديل تحت البند نفسه وبين المبلغ الذي

يرغب في تخصيصه في عامود ١٢٩-٩٣٠ فقط

(ب) قسم النفقات الاخرى، نورد المواد حسب الترتيب الذي وردت به في ميزانية سنة ١٢٨-١٢٩ الحالية واذا وجد في لزوم لزيادة مواد جديدة فيجب ايرادها بعد المواد السابقة

٤ : - يجب ارفاق مشروع الميزانية هذا بتقرير منكم يتضمن اسباب التعديلات والزيادة والنقص بوجه التفصيل

٥ : - ولا اراني في حاجة لان الفت نظركم الى وجوب مراعاة جانب الاقتصاد اثناء ترتيب هذه الميزانية بالدرجة الممكنة والى ان حالة البلاد المالية ليست من التوسع بدرجة تبرز وجود اي ضخم في الميزانية في ٥ ايلول سنة ١٢٨

منع تصدير الحبوب

استناداً للادة الثالثة من قانون منع تصدير الحبوب فقد قرر المجلس التنفيذي في البند الاول من جلسته ١٧٧ المتقدمة بتاريخ ١٢ - ٩ - ١٢٨ منع تصدير الحنطة والشعير من امانة شرق الاردن .

منع تجارة الرقيق

ان الاتجار بالرقيق يحظر بموجب القانون الاساسي، كما ان حكومة شرق الاردن قد اشتركت بالمعاهدة الدولية التي حظرت هذا النوع من الاتجار .

٢ : بيد ان الحكومة تلاحظ بكل أسف ان هذه العادة لا تزال متبعة في شرق الاردن الامر الذي يخالف حكم الدستور ونص المعاهدة السالف ذكرها من جهة والذي لا ترضى به شريعتنا المحمدية الفراء من جهة اخرى .

٣ : اطلب الى جميع موظفي الحكومة ان يعملوا على ازالة هذه العادة انشاء من هذه البلاد .

في ٢ ايلول ١٢٨

يظهر ان اجور الركوب في السيارات بين بلاد الامارة قد هبطت والله قد حان الوقت لتعديل تعرفة السيارات الاخيرة التي نظمتها وارجلتها اليكم مع تعميبي رقم ١٧٧ تاريخ ١٧ كانون اول ١٢٨

٢ : ارجو ان تدرسوا الاجور الحالية داخل منطقتكم بتدقيق واهتمام وان تقابلوها مع الاجور المدونة في الجدول المرفق لتعيمي السالف الذكر وان تبدوا الي اقتراحكم في التعديلات التي ترون ادخلها على التعرفة .

٣ : ارجو ان يروى من المفاوضين والمصالح المركزية الذين يهمهم هذا الامر والذين لهم معلومات من هذا القبيل ان يبدوا آراءهم في الموضوع ايضاً .

٤ : انتظر وصول الاجوبة قبل انهاء الشهر الحالي . في ١٣ ايلول ١٢٨

ترخيص تعامل مهنة الطبابة

رخصت مصلحة الصحة العامة لكل من الطيبين ادب افندي خرطيل ورشيد افندي الطاهري لمعاملة مهنة الطب في امانة شرق الاردن وسيكون مركز الاول اربد والثاني عمان موقفاً

بلاغ رسمي

صادر عن رئاسة النظار النخبة

قد لاحظت حكومة الحجاز ان تجار شرق الاردن الذين يدخلون الحجاز عن طريق معان والعقبة يتجنبون دفع الرسوم الجمركية لها .

تندر حكومة الحجاز هؤلاء التجار بان البضائع التي تدخل الحجاز دون دفع الرسوم الجمركية تكون عرضة لمصادرتها وتضبطها ابتداء من ١٩ ايلول سنة ١٢٨

في ٨ ايلول سنة ١٢٨

الموظفون

بالنظر لما هو معروف بتوفيق بك ابي المدي مدير تسجيل الاراضي من المقدره والروية والاخلاص لقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم والحكومته السنية فقد صدرت ارادته ايده الله بالوافقة

على تعيينه مضمواً في المجلس التنفيذي المؤقت ١١-٩-١٩٢٨

«كفالات الموظفين»

يجب الجري على اصول تصديق ملاءة الكفلاء من المجالس البلدية في الحال التي لا يوجد فيها غرفة للتجارة او فرع للمصرف العمالي وفي كل حال يجب ان تنظم اسناد الكفالات لدى كاتب العدل في ١١ ايلول سنة ١٩٢٨

ان تعليمات الاجازات المنشورة في العدد ١٩٤ من الجريدة الرسمية تاتي التعميم الذي اصدرته بتاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ رقم ١٥٧ فلم يبق له لزوم لتنفيذه بعد اليوم في ٥ ايلول سنة ١٩٢٨

ترد على مصالح الحكومة بعض الاحيان استحداث موقعة بتواقيع غير مقيمة تتأخر معاملتها بسبب عدم معرفة اصحابها

ارجو ان يفيوا ان كل استدعاء لا يكون توقيع مقدمه مكتوباً بخط واضح يرد او يهمل في ١٣ ايلول سنة ١٩٢٨

(تقرر اجراء التنقلات الادارية التالية)

الاسم	الوظيفة الاصلية	الوظيفة الجديدة	ملحوظات
١ - محمد بك الحبسن	مفتش المعارف	قائم مقام مادبا	براتبه الحالي
٢ - سامح بك الحجازي	قائم مقام مادبا	الطفيلة	-
٣ - عبد الهادي بك الشايله	الطفيلة	جرش	-
٤ - محمد بك الحود	جرش	سكرتير المجلس التشريعي	-

١١-٩-١٩٢٨

عين الاشخاص المدرجة اسماؤهم تالياً للوظائف المدرجة ازاءها

١ - السيد احمد السعدي	معلم المدرسة الابتدائية من الدرجة العاشرة
٢ - بهجت النسي	للاكتيافية في مدرسة الطفيلة
٣ - عادل حسني حماد	مدرسة الحصن من الدرجة العاشرة
٤ - روف حمزه	المدرسة ايدون من الدرجة العاشرة

على ان يبدأ كل منهم باداء مرسوم الدرجة وان يكون هذا التعيين تحت التجربة لمدة سنة واحدة

عين الاشخاص الآتية اسماؤهم للوظائف المدرجة ازاءها:

السيد محمد البساطي معلما لمدرسة عنه باول مربوط الدرجة العاشرة

- عوني النجدي - - - - - فاره - - - - -

- رجب المعازف - - - - - العقبة (بالراتب المعين لها وقدره سبعة مئتيات شهريا)

الآنسة نلي مسلم معلمة لمدرسة اثاث الصلت (بالراتب الموافق عليه من الدرجة التاسعة)

تعديل

للائظمة بشأن تحضير سجلات الانتخاب

١ - يستعاض عن المادة الثانية من اللائظمة بشأن تحضير سجلات الانتخاب بالواد التالية :-

(١) على كل من يرغب ان يسجل كناخب (مع مراعاة الاستثناء المذكور في الفقرة التالية)

ان يعمل اقاربا امام مأمور التسجيل على الصورة المبينة في الجدول المرفق ويوقعه الا اذا

كان الشخص لا يستطيع التوقيع فعليه ان يصمم ورقة الاقرار

(٢) اما في المشار غير الرحل فانه يجوز لمأمور التسجيل ان يستغني عن الاقرار وقبل من

شيخ تلك الشبهة او مختارها عروضا عنه جدولاً باسماء الاشخاص المائدين للشبهة الذين

لهم الحق ان يسجلوا كناخبين

٢ - المدة المذكورة في المادة السادسة من اللائظمة المذكورة التي على مأمور المراجعة ان يعلق خلالها

صورة عن السجل في كل قرية وهي - - - - - ويمكن في الدائرة الانتخابية يجب ان تكون ١٤ يوما بدلا

من ٧ ايام وكذلك المدة المذكورة في المادة السابعة التي يجب ان تبقى خلالها صورة السجل

معلقة يجب ان تكون ١٤ يوما بدلا من ٧ ايام في ١٦-٩-١٩٢٨

قاضي القضاة وناظر العدلية

رئيس النظار

حسن خالد ابو الهدى

حسام الدين

مدير تسجيل الاراضي

مدبر المعارف

اديب

مدبر الخزينة

السكرتير العام

عارف المعارف

ابراهيم

الانتخابات للمجلس التشريعي

(بلاغ عن رئاسة النظار)

الفت نظركم الى ان الاشخاص الذين يجب اعتبارهم اردنيين بموجب قانون الجنسية الصادر بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٢٨ والمنشور في العدد ١٩١ من الجريدة الرسمية صنفان ١ -

- ١ - الرعايا العثمانيون المقيمون عادة في شرقي الاردن تاريخ ٦ آب سنة ١٩٢٤
 - ٢ - كل شخص ولد في شرقي الاردن ومن ولد ابوه في شرقي الاردن وكان عند ولادة ذلك الشخص مقبلاً عادة فيها بشرط ان لا يكون احرز جنسية اخرى
- ملحوظة : ان عبارة (المقيم عادة) الواردة ذكرها في القانون المذكور تفيد بانها تشمل كل شخص اتخذ شرقي الاردن محلاً لاقامة المادية خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت ٦ آب ١٩٢٤ ويتضي ملاحظة ذلك اثناء تنظيم سجل الانتخاب في منطقتكم

٣ - عين كل من السيد حسن البرقاوي و السيد جميل ذياب ومعاون مأمور تسجيل الكرك السيد فرحان بن مقروك للممورية تسجيل انتخابات المجلس التشريعي بلواء الكرك

٤ - تنفيذاً للقرض المقصود في المادة (٩) من قانون الانتخاب لامانع من تقسيم الدوائر الانتخابية الى مناطق انتخاب اكثر من المناطق الوارد ذكرها في بلاغي رقم ٢ الصادر بتاريخ ١٩-٨-٢٨

٥ - بانماكنكم ان تنسبوا عدداً من الموظفين ليقوموا بوظيفة مأموري التسجيل في المناطق التي تترأون ايجادها غير انه يجب عليكم ان تلاحظوا اهمية العمل الاساسي المطلوب من الموظف الذي تترأون استخدامه لهذه الغاية ودرجة امكان الاستغناء عنه في اداء ذلك العمل الاساسي

٦ - ولاجل تسهيل مهمتكم اذكر لكم فيما يلي فرع الوظائف التي يمكنكم استخدام اصحابها لمسائل التسجيل

- أ - جميع عملي القرى - على ان يتولوا تسجيل الانتخاب في قراهم وفي القرى المجاورة لها
- ب - جميع مأموري الزراعة وطوالي الحراج - على ان يقوموا بهذا العمل ضمن السبلثة المسمولين عن حراسة حراجها

ج - معاوي المحاسبين او احد كتاب المفردات في مركز الالوية (عند ماترون ان لامندوحة من استخدامهم في معابلات الانتخاب)

د - مأمورو تسجيل الاراضي في معان وجبل عجلون ومساءدوم مأموري التسجيل في الصلت والكرك وارب

هـ - وقد صدر امر يومي بن قيادة الجيش العربي الى قواد المناطق بوجوب تقديم المساعدة الكلية التي يتطلبها المتصرفون لتسجيل الناخبين

و - ان كل تعيين من هذا القبيل يجب ان يقتدر بموافقتي الخطية و ينشر في الجريدة الرسمية

١٩٢٨-٩-٢

٧ - عملاً بالسلطة المخولة لي في المادة (٩) من قانون الانتخاب أمر باجراء التسيينات التالية :

- ١ - السيد فرحان قموار كاتب ومحاسب البلدية مأموراً لتسجيل الانتخاب في المربع الاول
- ٢ - نهاد خورشيد كاتب الرسائل مأموراً لتسجيل الانتخاب في الفرع الثاني
- ٣ - عبد الرزاق مأمور الزراعة والحراج مأموراً لتسجيل الانتخاب في الفرع الثالث
- ٤ - ابراهيم شويكة معاون المحاسب مأموراً لتسجيل الانتخاب في الفرع الرابع

١٩٢٨-٩-٢

٨ - أمر بتعيين كاتب رسائل العتبة وفائد درك وادي موسى ومساعد محاسب معان مأمورين لتسجيل الانتخابات كل في دائرته في ٢٨ ايلول سنة ١٩٢٨

٩ - عين السيد جاد الله القطان مساعد محاسب الكرك مأموراً لتسجيل الانتخاب بقري المزرع والصافي والذراع

١٠ - عملاً بالسلطة المخولة لي في المادة (٩) من قانون الانتخاب أمر بتعيين فضيلة قاضي الكرك الشرعي السيد عبد المجيد مهابر مأموراً لتسجيل الانتخاب في الكرك

في ٢٨-٩-١٩٢٨

١١ - عملاً بالسلطة المخولة لي في المادة التاسعة من قانون انتخاب المجلس التشريعي اوافق على

تعيين السيد سعيد اليوسف مأموراً لتسجيل الانتخاب في مركز محافظة عمان

- عين السيد محمود اللهوي كاتب مفردات مالية عمان مساعداً الى السيد سعيد اليوسف بأمور تسجيل الانتخابات في عمان !

- عملاً بالسلطة المخولة لي في المادة التاسعة من قانون الانتخابات للجلس التشريعي أمر بتعيين الاشخاص الآتي ذكرهم مأمورين لتسجيل الانتخاب في المناطق المدرجة ازاء اسماءهم بلواء صجلون :-

١ - معلم كفر يوبا بهاء الدين افندي : بدلا من عبد الرؤوف افندي مدير مدرسة

القسم الابتدائي

٢ - مأمور الزراعة فوزي افندي : بدلا من مأمور التليك يوسف افندي وفضيلة القاضي

الشيخ محمد افندي

٣ - طواف الحراج حنيد افندي : بدلا من مدير مدرسة الكورة مصطفى افندي

٤ - معلم الطره عباس افندي : بدلا من جميل افندي شاكر مدير مدرسة الرمتا ولطفي

افندي معلم مدرسة الرمتا

٥ - مأمور زراعة جرش صلاح افندي سنجر : بدلا من مدير مدرسة جرش سليمان

في ١٢-٩-١٩٢٨ افندي عطور

تعيينات

مأموري تسجيل الانتخابات

عملاً بالسلطة المخولة لي في المادة التاسعة من قانون انتخابات المجلس التشريعي أمر بتعيين الاشخاص الآتي ذكرهم مأمورين لتسجيل الانتخاب في المناطق المدرجة ازاء اسمائهم

مقاطعة اربد

اسماء القرى

اسماء المأمورين

اربد

رئيس بلدية اربد السيد عبد الناصر الطه

زينة جرجس

اسماء القرى

اسماء المأمورين

حواره

معلم مدرسة حواره حسن افندي حشيشو

بشرى

سال

المخير

حكما

علمال

بيت رأس

نما

كفر جائز

نقبل

جمعا

كفر يوبا

البارحة

كنم

شطنا

الحصن

الصرىح

ايدون

ناطفة

هام

رئيس بلدية الحصن عثله باشا الحمد

معلم مدرسة لطفين جاهد الحندي مريش

اسماء القرى	اسماء المأمورين
المزار	
صمد	
جحفية	معلم مدرسة الحصن شكيب افندي الداغستاني
جبكا	
مندح	
الطيبة	
دير السمنة	طواف الحراج السيد سليمان
كفر عان	
قميم	
قم	
حرثا	
سوم	مأمور الزراعة فوزي افندي
زحر	
ججهين	
كفر رحتا	
	(ناحية ملكا)
كفر اسد	
صيدور	
الحراج	معلم كفر اسد حسن افندي
دوفره	

اسماء القرى	اسماء المأمورين
زبد الوسطية	
عقربا	مأمور الزراعة فوزي افندي
صبا	
ملك	
ابدر	معلم مدرسة ملكا وهيب افندي
حاتم	
صمره	
حور	
فوعره	معلم مدرسة خرجا عبد الكريم افندي
خرجا	
الخرية	
قصه	
ابو اللوقس	معلم مدرسة ار بد عباس افندي ابور يشه
مرو	
حربا	
صحم	
كفر سوم	معلم مدرسة كفر سوم السيد اجود القابر
متر	
حورثا	
الرفيد	
عقربا	معلم مدرسة حرثا داود افندي نقاحه
يلا	
حبراص	

اسماء القرى	اسماء المأمورين
ام قيس الحنية	معلم مدرسة ام قيس محمود افندي قنواني
الغزاوية صخور الغور البشائره الياقوره المدسية معاذ	مأمور النخمين مطلق افندي
	(ناحية الكوره)
دير ابي سعيد كفر الما خزيره جفين ابو اللعين تبته مرحبا الصمت كفر ركب	مدير ناحية الكوره عباس بك مرزا

اسماء القرى	اسماء المأمورين
عتبه دير يوسف رحابا زويبا كفر كيفا جنين زمال سموع	طواف المراج جنيد افندي
بيت ابدس كفر عوان كفر ابل جديتا	معلم مدرسة كفر عوان السيد نبيه المذبوب
	(ناحية الرمثا)
الرمثا البو يضة جابر	مدير ناحية الرمثا السيد محمد توفيق النجداوي
الطره الشجره	معلم قرية الطره عباس افندي
عمراوه الدنييه	معلم قرية الطره عباس افندي

انجزت جميع دوائرنا ان يقوم
بمهمة كافة الناحية هو رحمه

اسماء القرى

اسماء المأمورين

(مقاطعة جرش)

ساكب	
سوف	
دير اللية	القائم مقام محمد بك الجرد
النبى هود	
مقبا	
بني حسن المقطم مع	السيد مفلح كاتب المحكمة الشرعية
الحوالده	
عشيرة العموش	
للمشاقبة	مأمور زراعة جرش السيد صلاح سنجر
المدور	
اخورشيد	
الحراشه	معلم مدرسة سوف الشيخ شكري افندي
دلايح	
الزبون	
الزيرد	
الشديقات	مأمور الصحة السيد فايز سبع العيش
النصيه	
بليلا	السيد صادق معلم مدرسة النسيجه
كفرخل	

اسماء القرى

اسماء المأمورين

الكتنه	
نحله	
ريون	السيد اسماعيل معلم مدرسة الكتنه
دين	
المجدل	
	(مقاطعة جبل عجلون)
عجلون مع دير الصادية	
عين جنا	القائم مقام خلف بك التل
خربة الوهادنه	
كفرنجيه	مدير مدرسة كفرنجيه السيد حسن الباشا
راجب	
البلاونه	
عشيرة الكفارنه	
فاره	
حلاده	
اوصره	السيد احمد النحاس معلم مدرسة فاره
بامون	
راسون	
عرجان	
صخره	
عبلين	السيد عمران معلم مدرسة صخره
عين	

فقرة حكيمية صادرة من محكمة بداية حقوق عمان *

اعترض عادل بك العظمه بالوكالة من جلال بك المؤيد على الحكم النهائي الصادر في ٢٤ كانون ثاني ٢٨ رقم ٣٤=١٥ القاضي بمنع معارضة جلال بك المؤيد بالاضافة لورثة الخزينة يالاربع قطع الكائنة بالحطة والموحده بالقطعة ذات الرقم ٣ بتاريخ كانون ثاني ١٩٢٧ الكائنة بحطة عمان المحدودة شرقاً رأس العرقوب شمالاً شعب مسيل ماء مطر فاصل ارض عمان ينحدر باستقامة الى خط السكة كيلومتر ٢٢٢ غرباً بالقطعة المفروزة والمفروغة لادارة السكة الحجازية وقامه الحظ الحديدي جنوباً انتهاء العرقوب وترفين قيدها من اسم صادق باشا وقيدها باسم الخزينة و بالحاكمة الجارية اعتراضاً حضر عادل بك وكيله عن المعارض بموجب وكالة مسجلة بقلم المحكمة في ٣ شباط ١٩٢٦ رقم ١٣٩ بالصحيفة ٢٤ رقم ٤ وحضر المدعي العام بالوكالة عن الخزينة و بعد ان تقرر قبول الاعتراض لوقوعه ضمن المدة القانونية شئل وكيل المعارض عن اعتراضه على اعلان الحكم النهائي اساساً فكرر مال استدعائه الاعتراضي وزاد عليه بمخا من ان الخطيات الواقعة بسجلات التملك وتصحيحها هو من خصائص مجالس الادارة كما نصت المادة ٣ من قانون التصرف بالاموال الغير المنقولة وان المادة ٧٨ من قانون الاراضي نصت على ثبوت حق القرار ان يتصرف بارض اميرية مدة عشر سنوات فوكله تصرف بهذه الاراضي مدة اكثر من ذلك فاصبح له حق التصرف استناداً لحق القرار فعليه ولما كان الحكم النهائي بتصحيح القيد تابعاً للحكم بان هناك اراضي دخلت في سند المورث صادق باشا ولم تكن تصرف بانيه داود الحاج ابراهيم واليها يوزم وكان لا يوجد حق قرار في التصرف براضي الغير بدون الاستناد الى سبب من اسباب التصرف القانونية وكانت رقة الارض الاميرية جميعها ملكاً لبيت المال في الاصل وكان ضم المورث ارضا من اراضي الغير التي ارضه التي اتصلت اليه بالفراغ القانوني فجعله غاصباً لتلك الارض ولا يجري حق القرار في الاراضي المنصوبة ولما كان ورثة الغاصب معتبرين بمثابة غاصب الغاصب وكان للخزينة ان تطالب بمنع المدعي عليه المعارض من التعرض والتجاوز على ارض لم تكن في يده بصورة مشروعة ولا هي في تصرف احد الناس باعتبارها ملكاً لجميع اراضي الدولة اصلياً وكانت اعتراضات وكيل المعارض على الحكم النهائي غير جدية بالقبول ولا تستلزم نسيخه تقرر بالاجماع في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٨ رد الاعتراض وتصديق الحكم النهائي ونفيم التعرض بالرسوم والمصاريف واجرة الوكالة حكماً وجاهلاً قابلاً للاستئناف ونفيم علناً في يوم صدوره حسب الاصول.

قرار امهال

صادر من محكمة بداية عمان الجنائية

لما لم يقبض على سالم بن سلامة البرقان من عشيرة الكعابنة المتهم بقتل سليمان بن حمد فقد منح من جانب رئاسة محكمة عمان مجداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان لبس نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيمد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الاعاء العام لاجراء معاملة الحجز وننظم هذا القرار مملاً بالمسدين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلان حسب الاصول

في ٨-٩-٢٨

(اعلان من مصلحة البرق والهاتف)

تعديل سير البريد : رقم ١

بمناسبة تغيير مواعيد سير القطار بين عمان ومعاين ارجو اخذ علم بما يلي :
يسافر البريد من عمان الى معان - الكرك - الطفيلة في الساعة ٧ و ٣٠ صباح الاربعاء بدلاً من صباح الجمعة .

يصل البريد من معان الكرك والطفيلة الساعة ٥ من مساء الجمعة بدلاً من مساء الاثنين

مدير البرق والهاتف العام

١٢-٩-٢٨

عبد الويس عيد

(اعلان)

من مصلحة الجمارك والمكوس

از يد الجمهور ايضاحاً بان معاملات الترانسيت التي اعلن عنها في العدد ٢٠٠ من الجريدة الرسمية سوف لا تجرى الا في عمان فقط

اعلان صادر من محكمة اربد الشرعية

الى جيب بن حسن حجازي من قرية جبكا المجهول محل الاقامة
بتاريخ ٢ ايلول سنة ١٢٨٠ قد حكم عليك بفسخ نكاح زوجتك حسناء بنت علي من القرية
المذكورة لعدم نفقتها منك وقد صار اعلان ذلك بالجريدة الرسمية لتبليغك حسب الاصول
قاضي اربد الشرعي
محمد محمود

(اعلان صادر من دائرة تسجيل الاراضي)

في اربد

وضع بالمراد الثاني اربعة قراريط ارض من ضمن نصف الحصة المتبررة اثني عشر قراريط من
سبعة واربعين حصة ونصف بالسنة قطع اراضي المسماة البقعة وحنينه وطوال الذباب وابسان
وقفره والزاوية امن راضي قرية البارحة المعلومة الحدود خاصة سعيد بن محمد ابو البصل من البارحة
المفروغات وفائيا من الدائن السيد حسن الشيخ حسين من اربد لقاء مبلغ خمسة وسبعين ليرة
عثمانية فمن كان له رغبة في الزايدة وشراء القراريط المذكورة في الستة مواقع المذكورة فعليه
مراجعة دائرة تسجيل الاراضي ودلال البلدية في اربد على شرط دفعه مبلغ تأمين برسم الامانة
لصندوق الخزينة لا يقل عن المائة عشرة من قيمة هذه الاراضي الخمسة البالغة مائة وعشرين جنيتها
وعليه صار اعلان الكيفية تعريفا

١٩٢٨ سنة ١٩

اعلان من متصرفية الكرك

وضع في مجلس الادارة في ٦ ايلول سنة ١٢٨٠ تمهيد نقل البريد ما بين الكرك والقطرانية في
النافسة من بدأ ٦ ايلول سنة ١٢٨٠ حتى غابة - ١٧ ايلول سنة ١٢٨٠

١٠ ايلول سنة ١٩٢٨

اعلان من متصرفية الكرك

قرر مجلس الادارة بجلسته المتقدمة في ٦ ايلول سنة ١٢٨٠ وضع ثلاثمائة قنطار جديد من
النفط احتياجا المقاطعة لشتاء عام ١٢٨٠ - ١٢٩٠ في المناقصه العلنية اعتبارا من ٦ ايلول سنة ١٢٨٠
حتى تاريخ ١٠ تشرين الاول سنة ١٢٨٠ ٨ ايلول سنة ١٩٢٨

اعلان

« من نظارة العدلية »

قد سجلت بنظارة العدلية في اليوم الخامس من شهر ايلول ١٩٢٨ بمقتضى قانون تسجيل
الشركات الصادر سنة ١٩٢٧ الشركة المذكورة ادناه :

اسم الشركة التجاري
اسماء وعناوين مدبري
الشركة

شركة التأمين برودشال المحدودة الضمان

الفرد كورد يروي نوميون (الرئيس) - شيتول

شارع او فلاندرز وبيدج سوري

ادجر هورن (نائب الرئيس) هول بلاس شكفورز

خود لمغ

جي فيليب هار بن الحائز على وسام الاميراطورية

البريطانية - فيشنغ كوتادج كينغ سوبورن

هادس جون روي لانكستر - سنابشام وبيلبين

كومون - لندن س - و

سير جون هنري لوسكومب - هاي هيث وورث

سوسكس

سير جون باكيث ميلور بارت - ك - س - ب - و

١٠١ بانكات جاردنز شيازي لندن س - و

جيمس مون - ميم وود هاتفيلد هيرتس

الفتنت كولوئيل بريسي ليستر ريد - ثورب

مانديول مانور مانباري

فريدريك سكولنج - هول دي باكن هام لين

بروملي كوت

داليال وترنهام شيبيل - هول لودج وانستند

لندن ي

السيد جيدر شكري - حاسب البنك النمالي في عمان

اسماء وعناوين الموضين
بادارة شؤون الشركة
القيمين في شرق الاردن

اعلان

الحدود	دونم	سند التصرف	الجنس	الموقع	القرية
شرقاً كرم صاحب ملك شمالاً كذا غرباً رسم دائر الكرم جنو صاحب ملك	٢٤ ٢٩	مايس سنة ١٢٠		ارض سليخ	سلط روض عواد
شرقاً ملك على الحاج عبد الرحمن المبارك شمالاً ورثة احمد العنساوة غرباً ارض - صاحب السند جنوباً ابو عقله	٥٠ ٣٠	مايس سنة ١٢٠	كرم	- - -	- - -
شرقاً ارض ابو عقله شمالاً فاضل و سلامه وهندي غرباً حمود وحيد عبد الله جنوباً مفضي الدروبي	٦ ٤	حزيران سنة ١٢٠	-	جورة القباب	-
شرقاً حاج حمود شمالاً حمود الحاج وحسين المصطفى غرباً محمد الصبيحي وحاج محمد النايلسي جنوباً حاج محمد وعيسى عبد المهدي	٣ ٥	حزيران سنة ١٢٠	- - -	- - -	- - -

كان وضع بالازاد العاني للبيع كامل البلاث قد اع كروم العنب والارض السليخ المبينين لموقع
والحدود اعلاه لمدة ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان بالجريدة الرسمية الموافق في ١
كانون ثاني سنة ١٢٨ ورقم ١٧٥ ابقاء للذمة المطلوبة من مالكمم رجا المصطفى المحمود من السلطان
صندوق المصرف الزراعي في السلط بموجب سند الدين رقم ١٢٨٥ ونظراً لعدم ظهور طالب لهم فقد
تقرر اعلانهم ثانية لمدة ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان بالجريدة الرسمية الموافق مايس
سنة ١٢٨ ورقم ١٩١ ونظراً لعدم ظهور طالب تقرر اعلانهم ثانية لمدة ثلاثين يوماً وفقاً للمادة
(١٠٨) من قانون الاجراء فمن له رغبة - بالشراء عليه ان يراجع هذه الدائرة والدلال محمد ماشطة
خلال شهر اعتباراً من تاريخ النشر - مستصحباً تأييدات النفدية وعليه صار اعلان الكريفة
على الاصول ١٢ ايلول سنة ١٢٨

بأمر اجراء السلط

اعلان

من قيادة الجيش العربي

يوجد وظيفة مشاور عدلي شاعرة في الجيش العربي فعلى من يرى بنفسه الكفاءة ان يرفع
طلبه الى مساعد قائد الجيش العربي للادارة مرفقاً مع طلبه صوراً عن الشهادات التي يجوز له يشترط
ان يكون من ذوي الاهلية ومن تاييد الشرف العربي عمان في ٩-٩-١٢٨

قائد الجيش العربي

امير اللواء

ليك

اعلان من أمور تسجيل المركز

مطروح في المزداد الثاني ثمانية وعشرون حصّة من اثني وثلاثين حصّة من كامل الدار الواقعة بنفس مدينة عمان
المقيدة بدفتر التملك تحت رقم ٢٦٥ اغسطس سنة ١٢٩ ملك السادة سعدو ومصطفى وموسى اولاد
الحاج يوسف قول ووالدهم اقبال بنت زكريا وان الدار المذكورة يملكها شرقاً ملك احمد جويش شمالاً
ابراهيم افندي غرباً وجنوباً طريق والحجوزة تاييداً للدين الذي استأنوه من الحاج سعدو افندي
ابن المرحوم الحاج محمد النابلسي من السلط فمن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع أمور تسجيل عمان